اوراق اقتصادية

▪ عامرة البلداوي

الملف الاقتصادي والاتفاق السياسي

بالرغم من ان ثورات الربيع العربي انطلقت بسرعة الصاروخ وانتشرت كالنار في الهشيم في الانظمة المتهرئة اقتصاديا والتي سببت تردي مستوى المعيشة وارتفاع معدلات التضخم والفوارق الطبقية والفساد وزيادة الفقر مما يتطلب معالجات اقتصادية سريعة ... الا اننا مازلنا في العراق لانولي لهذا الملف الذي قلب الطاولة اي انتباه ويصرح سياسيونا على الدوام بأن نظامنا ديمقراطيا حديثا قضينا من خلاله على اعتى الديكتاتوريات ...نعم هذا صحيح ولكن ليس العبرة بالقضاء على الانظمة الفاسدة وانما العبرة بجعل النظام الجديد لايكرر اخطاء الماضي فقد كان العراق ومايزال بلدا نفطيا الا ان ارتفاع معدل تصدير النفط الخام لم ينعكس على تحسين رفاه الفرد العراقي وتخفيف ازمة السكن وخفض نسبة الاكتظاظ ومعالجة مشاكل القطاعات الاقتصادية الاخرى . لقد بني برنامج الحكومة الذي اعلن في منتصف عام ٢٠١١ وتمت مناقشته في جلسات مجلس النواب على ستة بنود وقد نص البند المتعلق بالجانب الاقتصادي على (تحقيق اقتصاد أفضل وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة) في حين كانت البنود الاخرى تقترب كثيرا وتتناغم مع الاعتماد على الموارد وادارة الشأن الاقتصادي للوصول الى الاستقرار وتحقيق الامن وهي (زيادة إنتاج النفط و الغاز لتحسين الاستدامة المالية ، الارتقاء بالمستوى المعاشي والحياتي للمواطن العراقي) وحتى البند الاول المتعلق بـ(أمن العراق واستقراره) فقد نص على ان (زيادة الأمن من اجل الإنتاج النفطي .لأن الصناعة النفطية ذات أهمية بالغة لديمومة الموارد المالية، لذا فان توفير الأمن للمؤسسات و المعدات والأفراد - العاملين في مجال إنتاج النفط وتكريره ونقله وخزن المنتجات النفطية وتوزيعها- من أهم الأولويات الوطنية.) ، الا اننا سرعان ما ركنا البرنامج الحكومي على رفوف الازمات السياسية واصبح مرجعنا لادارة شؤون البلاد اتفاقيات بين بعض الاطراف السياسية وعلى رأسها اتفاق اربيل الذي حظي بمساحة اهتمام كبيرة دون ان يصرح ببنوده الا مؤخرا وبالرغم من ان الخلاف تطور الى خلاف بين المركز والاقليم وهو خلاف نشأ لاسباب اقتصادية بحته وهي العقود النفطية وايرادات تصدير النفط الخام وايرادات المنفذ الحدودي الكمركي وغيرها مما اختلف عليه الطرفان الا ان اتفاق اربيل لم يذكر الا فقرة واحدة فقط تمس من بعيد الشأن الاقتصادي وهي (وضع جداول زمنية للمصادقة على بعض القوانين التي اعتبروها مهمة منها قانون النفط والغاز وقانون الموارد المالية) ، ولا استطيع ان افسر هذا الاهتمام بالقانونين دون الاهتمام بالشأن الاقتصادي بشكل عام الذي يعني اصلاحا للعديد من القطاعات فضلا عن القضاء على الفساد فيها لاستطيع ان افسره الا بشيء واحد فقط هو ان مايهم الساسة هو تقاسم الايرادات النفطية دون اهتمام برغبات واولويات المواطن او تحقيق مايساهم في الاستقرار والتنمية وديمومة العيش الكريم ويؤمن الوضع الاجتماعي للفئات الهشة ،ويؤكد هذه الرؤية جملة معطيات على الساحة ومنها ان الخطة الخمسية الثانية للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ التي يجري العمل على انجازها الان قد جعلت اولوية الانفاق على القطاع النفطي مع اهمال القطاعات الاخرى وبقاء نسبة الانفاق عليها بنسبه المتدنية ، انه لم يتم تطبيق قانون التعريفة الكمركية الذي تم التصويت عليه منذ عام ٢٠١٠ وتم تأجيل العمل به اكثر من مرة لاسباب غير معروفه في حين انه واحد من القوانين التي تساهم في تنويع الاقتصاد وتشجيع الصناعة الوطنية وهو من متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فضلا عن كونه خطوة نحو الاصلاح الاقتصادي المنشود ، تأجيل مستمر للتعداد العام للسكان الذي يوفر بيانات مرجعية لكافة شؤون البلاد ومن اهمها توزيع الموارد والاستحقاقات على اساس نسبة السكان الحقيقية وتثبيت اولويات التنمية للمحافظات الاكثر حرمانا في العراق ، استسهال توزيع عوائد النفط على المحافظات المنتجة وفق آلية البترودولار دون وضعها في اطارها الصحيح في قانون يشمل التوزيع والادارة والمراقبة والشفافية ، وقائمة طويلة من المعالجات الناقصة التي يراقبها المهتمون بالشأن الاقتصادي وهم يتساءلون أليس مفتاح الاستقرار والامن والوئام الوطني هو تشجيع اقتصاد قوي في بلد يمتلك كل المقومات التي تجعله يفرض شروطه على محيطه الاقليمي ويحقق اماني شعبه؟!

فيما تشهد أسعار السلع ارتفاعاً حاداً

التفاوت في رواتب الموظفين يهدد السلم الأهلي بـ"الانفجار" وتفشي "الجريمة والانحراف"

□ البصرة /متابعة المدى

في الوقت الذي شكا فيه موظفون من ذوي الدرجات المتدنية في محافظة البصرة الرواتب المنخفضة وانها اصبحت لا تكفيهم لمدة اسبوع واحد في ظل ارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية.

رأى مختصون أن الزيادات في رواتب الموظفين ساهمت في خلق هوة ما بين الموظفين انفسهم من الذين يعيشون تحت خط الفقر وبين الذين يتقاضون رواتب "ضخمة"، محذرين من مشاكل اجتماعية وطبقية تقود إلى "الجريمة والانحراف".

ويقول حسين علي طعمة موظف يعمل سائقاً في مديرية بلدية محافظة البصرة في حديث لـ"شفق نيوز" انه "يتقاضى راتباً لا يتجاوز ٢٠٠ الف دينار عراقي شهرياً وهو مسؤول عن اعالة عائلة كبيرة". ويضيف طعمة وهو في منتصف العقد الرابع من العمر ان "هذا الراتب ومع الارتفاع المضطرد بالاسعار في الاسواق المحلية لا يكاد يكفيه لمدة اسبوع واحد".

ويشير طعمة الى ان "عدداً من الموظفين في بعض الدوائر يتقاضون هذا المبلغ كاجر يوم واحد"، داعياً الحكومة إلى ان "تعيد النظر في سلم الرواتب وايجاد طرق عادلة لانصاف الفقراء من شريحة الموظفين".

وتشهد الاسواق المحلية في العراق ارتفاعاً في اسعار الخضر والفواكه وبعض المواد الغذائية والسلع والبضائع بنسبة الضعف بسبب الازمة السورية وتوتر العلاقات العراقية التركية والحصار الاقتصادي على ايران ممّا أثر على القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود.

من جهته يقول رئيس نقابة العمال في محافظة البصرة حسين فاضل في حديث لـ"شفق نيوز" ان "مشكلة تدني رواتب مصغرة لتنظيم سلم رواتب الموظفين ودراسة زيادة رواتب المتقاعدين ضم ميزانية العام الحالي.

اما الباحث الاجتماعي واثق الحجاج فيرى في حديث لـ"شفق نيوز" ان "السياسة العشوائية التي تعتمدها الدولة العراقية في احتساب الاجور والرواتب احدثت فوارق كبيرة وآثار سلبية نتيجة شعور الكثير من المواطنين من العوائل الفقيرة بالغبن خاصة وان تلك المناطق المكتظة بالمحتاجين تقع بالقرب من آبار النفط العملاقة التي يستند عليها الاقتصاد العراقي".

ويحذر الحجاج بالقول إن "هذه النظرة تتحول بمرور الزمن الى جرعات عدائية واحساس بالكراهية تمهد لممارسة اعمال الجريمة والانحراف أو على الاقل تتحول الى عارض نفسي يدفع باتجاه الاغتراب وعدم الانسجام مع المجتمع وهذه الامور تهدد السلم الاهلي بالانفجار في اي وقت من الاوقات".

وطالما شهدت محافظة البصرة جنوبي العراق تظاهرات احتجاجية يطالب فيها المتظاهرون بتحسين الواقع المعيشي بشكل عام، وتوفير الخدمات الاساسية بشكل خاص والتي تتصدرها معالجة النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية، إلا أن تلك التظاهرات كانت تجابه بالتفريق باستخدام العيارات النارية والضرب في بعض الاحيان.

يذكر ان مجموعة من الاحصاءات اشارت الى وجود نسبة بطالة بمعدل ٢٠٪ في محافظة البصرة التي تقع جنوب العاصمة العراقية بغداد وتعد الشريان الاقتصادي الاهم لاحتوائها على معظم كميات النفط العراقي المصدره والمخزونة وتمتلك الاطلالة الوحيدة للعراق على الخليج العربي وتجاور ثلاثا من الدول الاقليمية هي السعودية والكويت وايران.

آلية جديدة لتعبئة مادة السكر في ميناء أم قصر

□ بغداد /المدى

كشفت مصادر في ميناء ام قصر، الخميس، عن اتباع آلية جديدة لتعبئة مادة السكر المستوردة لحساب وزارة التجارة ضمن مواد البطاقة التموينية.

وقال مصدر في ميناء ام قصر طلب عدم الاشارة الى اسمه لـ"شفق نيوز" إن "الجهات العاملة في ميناء ام قصر بدأت باتباع آلية جديدة وهي التكييس المباشر لمادة السكروتوزيعه على المواطنين لتفادي عمليات التلف والتحجر الذي تتعرض له اثناء عمليات النقل والتخزين والتوزيع وقد تم التعاقد مع شركات نقل متخصصة تتولى هذه المهمة". من جهته قال منسق وزارة التجارة جواد نبيل لـ"شفق نيوز" إن "الوزارة تعمل على تحسين واقع البطاقة التموينية من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات ومنها الاتفاق مع الشركات العالمية ذات السمعة الجيدة لتوفير تلك المفردات". واضاف نبيل أن "الوزارة تعمل ايضاً على تفعيل دور المراقبة والتأكد من وصول المواد عبر مراحلها المختلفة وبذات الجودة الى المواطن". وأشار نبيل الى أن "انسيابية وصول البواخر المحملة بالمواد التي تم شراؤها لصالح البطاقة التموينية التي تسير ضمن المواعيد المقررة"، مبيناً أنه "ليست لدينا اية مخاوف من حدوث نقص أو شحة في المواد الموزعة فضلاً عن ان تلك المواد هي بدرجات جوده عالية وانه تم قبل يومين وصول باخرتين محملتين بالسكر والزيت وبحمولات عالية شهدت تطبيق الآلية الجديدة في التعبئة والتكييس لمادة السكر". يذكر ان شحنات سابقة وبكميات كبيرة من مادة السكر تعرضت للتلف في مخازن الموانىء وتم توزيعها على المواطنين وهي غير صالحة للاستهلاك، كذلك فإن سياسة تقليص المواد التموينية والتأخير المتكرر في التوزيع عوامل تسببت بإبعاد اهتمام المواطن عن متابعة شؤون البطاقة التموينية وعدم الاكتراث بوعود وزارة التجارة .

الديوانية تمنح إجازة استثمارية لبناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية

□ بغداد /المدى

منحت هيئة استثمار الديوانية اجازة استثمارية لشركة ايطالية لبناء مجمع سكني يحتوي على (٢٠٠٠)وحدة سكنية في قضاء الديوانية. وقال مدير اعلام الهيئة ماجد المحنة بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): تم منح رخصة استثمارية لشركة ايطالية المتخصصة لبناء المجمعات السكنية حول انشاء مشروع سكني يتضمن بناء (٢٠٠٠) وحدة سكنية وبكلفة (٢٤٧)مليون دولار في المحافظة. اضاف: تم تخصيص ارض بمساحة (٤٠٠)دونم في قضاء الديوانية، مؤكداً ان المشروع بلغ مراحله النهائية وسيتم خلال الايام القليلة القادمة المباشرة بتنفيذه. وتواصل هيئة إستثمار الديوانية بذل جهودها لتذليل العقبات أمام الشركات الاستثمارية المتخصصة في مجال الإسكان والأعمار لاستكمال إجراءاتها بغية المضي في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وبما يسهم في حل أزمة السكن التي تعاني منها محافظة الديوانية وبشكل كبير.

جمهورية العراق
محافظة كربلاء المقدسة
قسم العقود العامة

إعلان مناقصة تجهيز رقم (١٦) تنمية/ ٢٠١٢ تبويب ٠٩ ٠١٢ ٠٠٢ ٠١٣

تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن إجراء مناقصة عامة لمشروع (تجهيز وفحص ونصب وتشغيل جهاز دراسة الفسلجة الكهربائية للقلب/ لمدينة الحسين (ع) الطبية)

وفق الكميات والمواصفات المبينة في جداول الكميات الخاصة بالمشروع المذكور آنفاً والذي يمكن الحصول عليها من قسم العقود العامة في المحافظة مقابل مبلغ قدره (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد فعلى الراغبين من الشركات العربية والأجنبية أو مقاولين وشركات عراقية ممن لهم هوية نافذة بدرجة تصنيف (غرفة تجارة/ثالثة) تقديم اعطيتهم المستوفية للتعليمات والشروط العامة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات المركزية في المحافظة مرافق معها التأمينات الأولية المذكورة ضمن شروط المناقصة أدناه مع وصل الشراء (باسم مقدم العطاء) النسخة الأصلية مع المستمسكات الاخرى المطلوبة والمبينة في استمارة تقديم العطاء. آخر موعد لتقديم وتسليم الاعطية (موعد الغلق) هو الساعة الحادية عشر صباح يوم (الاربعاء) المصادف ٢٠١٢/٩/١٩.

شروط المناقصة/

١.تقدم التأمينات الأولية بنسبة لا تقل عن (١٪) واحد من المائة من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ المفعول (لمدة٩٠يوم) من تاريخ غلق المناقصة معنون الى/ محافظة كربلاء/ حسابات تنمية الاقاليم (وبالعملة المحلية وبإسم مقدم العطاء) (بالنسبة للمقاولين) او المدير المفوض أو احد المؤسسين (بالنسبة للشركات حصراً) وصادر من مصرف عراقي معتمد ويفضل ان يكون من محافظة كربلاء المقدسة على ان ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد عند الاحالة.

٢.يتم تقديم العطاء من قبل المقاول نفسه او وكيله المخول والمصدقة وكالته النافذة لدى كاتب العدل، ومن قبل المخول رسمياً بكتاب صادر وموقع من المفوض بالنسبة للشركات المقاولة وبعكسه لن يتم استلام الاعطية مهما كانت الاعذار.

٣.مدة نفاذية العطاء المقدم (٦٠) يوم بعد تاريخ غلق المناقصة.

٤.يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

الملحوظات/

١.مدة المشروع (٩٠) يوم.

٢.تحديد رقم صندوق البريد لمقدم العطاء في دائرة اتصالات وبريد كربلاء المقدسة.

٣.موعد انعقاد المؤتمر يوم (الاربعاء) المصادف ٢٠١٢/٩/١٢ الساعة (١١،٠٠صباحاً) في قسم العقود العامة لمناقشة آراء وملاحظات المقاولين بخصوص المشروع اعلاه.

٤.تقديم قائمة بالاعمال المماثلة للسنوات الخمس الماضية.

٥.تقديم تأييد تسجيل المجهز لدى وزارة الصحة.

٦. موقع المحافظة على الانترنيت:(www.HOLYKerbala.gov.iq).

٧. البريد الالكتروني لقسم العقود العامة (E-mail.theholykarbala__gcd@yahoo.com) للاجابة على استفساراتكم.

المهندس آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة